المرشح الصباغ يدعو للتركيز على حل المشكلة الإسكانية

طالب يوسف ابراهيم الصباغ، المرشح البلدي بالدائرة الثامنة أعضاء المجالس النيابية والبلدي، بالتركيز على حل المشكلة الإسكانية، باعتبارها بحق الهم الأكبر للشعب البحريني، في الرفاع ومدينة عيسى، وفي غيرها من المناطق.

وثمن توجيهات سمو رئيس الوزراء بإنشاء 800 وحدة سكنية لأهالي الرفاع ومدينة عيسى.

وقال: إن توجيهات رئيس الوزراء تدل على تفاعله مع المطالب الشعبية، وحرصه على مصلحة الأهالي، فالتوجيه جاء مباشرة بعد مطالبات النائبين عبدالحليم مراد وحمد المهندي بإدراج الرفاع في المشروعات الإسكانية للدولة، في ظل إغفال المنطقتين بشكل بيّن من جانب الجهات المسؤولة عن الإسكان، والتي آخرها عدم إدراج الرفاع في أي مناقصة من المناقصات العشرين المنتظر طرحها الأسبوع الحالي لإقامة 2500 وحدة بمحافظات المملكة. والمطلوب الآن من وزارة الإسكان والجهات المسؤولة أن تحيل أمر رئيس الوزراء إلى واقع فعلي، ووضع خطة زمنية، وترصد موازنات للبدء الفوري في إنشاء 800 وحدة، لأن الأهالي يخشون من أن تتبدد أحلامهم، وتتكرر معاناتهم مرة أخرى، ولا يتم تحويل الأمر إلى واقع فعلي.

وتابع: شغل الأهالي في الرفاع سؤال ملح لا يجدون له إجابة حتى اللحظة، وهو متى يتم البدء في مشروع الإسكان بوادي البحير؟ فبعد أن تفضل جلالة الملك في أكتوبر 2008 وأمر بتخصيص حوالي 78 هكتارا من أراضي الوادي لإسكان الأهالي، وأعلنت الوزارة حينها أن المشروع سيتسع لـ 1800 وحدة، إلا أنه حتى الآن لم تخصص أي موازنة للمشروع، ولم يتخذ أي اجراء فعلي للبدء فيه، وكأنه لم يصدر أمر ملكي أصلاً!.

مطرقة البرلمان

الصوت الليبرالي أمان من التطرف .

وَصْمُ البرلمان بالطائفي انتهى والدليل الدور الثالث والرابع.. المرزوق:

نيابي 2010 إسلامي والميول الشعبية ستدفع بذلك

كتب - علي مجيد:

رفض نائب رئيس كتلة الوفاق النيابية خليل المرزوق وصف مجلس النواب بـ (الطائفي)، وقال: تميز الدور الثالث والرابع بتوافق كل الكتل على مجموعة من الملفات وأهمها أملاك الدولة، والدفان وتجريف الرمال، وتصحيح الأوضاع الأخلاقية، وكذلك التعاطي مع الموازنة في الدور الثالث.

وأشار الى ان التوافق والاختلاف بين الكتل النيابية هو توافق واختلاف سياسي، مبينا ان الدور الأول والثاني من الفصل التشريعي الثاني كانا ساخنين ودرجة الاختلاف السياسي كبيرة بينهما ولا يقارن هذا الاختلاف في الدورين الثالث والرابع.

وذكر ان الصبغة الطائفية التي يرددها البعض قد انتهت، لأن القراءة الصحيحة للمجلس النيابي انه مجلس متماسك بالبعد الوطني، وعلى أسوأ الاحوال اذا كانت هناك اختلافات لا ننكر ان هناك من يحاول تجييرها الى بعد طائفي ولكن النواب ليسوا من يقوم بذلك، وربما يكون هناك صوت معروف داخل المجلس يحاول ان يثير الاشكالات العقائدية والمذهبية إلا ان ذلك ليس مقياسا.

واكد ان مجلس النواب ركز على مفهوم الوحدة الوطنية وهذه الروحية دعمتها اللجنة التنسيقية التي تشكلت بين الكتل، مؤكدا ان هذه اللجنة ستستمر في البرلمان المقبل، فلامجال من التنصل عنها.

ولفت الى ان اللجنة ستتشكل، لأن الميول الشعبية ستدفع بالتيارات الاسلامية الى قبة البرلمان، والدافع الى ذلك، غلبة النهج الليبرالي في مجلس الشورى، وحتى يكون المجلس المنتخب صمام أمان حقيقي للإرادة الشعبية الاسلامية.

وتوقع المرزوق ان تكون تركيبة النيابي في 2010 كما كانت في 2006، على الرغم من المعارك الانتخابية التي ستشهدها الانتخابات المقبلة.

● احدى الجلسات النيابية

قانون الذمة المالية جاء من النواب ضعيفاً ومهلهلاً.. العريض:

الشورى وقف ضد قوانين تربك البلد وعلى الناخبين أن يقيموا نيابي 2006

كتب - محرر شؤون البرلمان:

دعت عضوة مجلس الشورى رباب العريض الجماهير الناخبة بتقييم أداء الكتل النيابية التي عملت في برلمان 2006.

وقالت: من دون التقييم لا يمكن ان نمنح اصواتنا لكتل نيابية أو لأفراد عرفنا طبيعة عملهم خلال الفصل التشريعي السابق.

وأضافت: المفترض ان الناس بدأت تعي تركيبة المجلس في 2006، وبناء عليه سيتم منح الأصوات، على الجماهير ان تطرح أسئلة مهمة، أبرزها هل ان تركيبة المجلس الاسلامية استطاعت ان تحقق مطالب الناس وطموحاتهم، أم انشغلوا بأمور أخرى؟

وأكدت على أهمية تقييم المجلس النيابي 2006 بنوابه وكتله، قبل الاطلاع على برامج المرشحين من الكتل والافراد.

وأشارت الى ان هناك من يردد بأن مجلس الشورى هو العائق لعمل البرلمان، وهذا مجرد اسطوانة مشروخة، والأدلة على ذلك كثيرة من بينها ما قدمه مجلس الشورى من تعديلات على قوانين كانت مهلهلة وضعيفة أحالها النواب الى الشورى، من بينها قانون الذمة المالية، الذي جاء منسوخا ومخففا من قوانين أخرى وأقرها النواب، حتى يقال ان النواب قدموا هذا المشروع للحفاظ على المال العام، بينما كان القانون المرفوع من النواب ضعيفا جدا وغفل عن اهم مادة وهي رصد استغلال المال العام، كما اننا وقفنا ضد قوانين وتشريعات كانت ستربك البلد لو تم تطبيقها.

وقالت: نصيحتي للناخبين على كل من يريد ان يدلي بصوته ان لا يعطيه للطائفيين.

وقالت: الناس اصبحوا أذكى من الكتل النيابية في طريقة التفكير، والبحرينيون أذكياء ويهمهم من يحقق طموحاتهم، ولا اعتقد ان التركيبة السابقة تلبي هذه الطموحات.

وعن وصول المرأة الى البرلمان، تمنت العريض ان تخترق المرأة بعض الدوائر، إلا انها لفتت الى ان الحماس قليل عند المرأة بسبب الاحباط الذي عاشته من ممارسة الكتل الاسلامية عليها في كل انتخابات نيابية.

وتابعت: على الجماهير ان تعرف ضرورة وجود خطاب امرأة في البرلمان لأن الخطاب البرلماني يحتاج الى صوت امرأة.

● العريض في جلسة شورية

وفد من الشورى والنواب في زيارة رسمية للسعودية

برئاسة خليفة بن أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب يقوم وفد من مجلسي الشورى والنواب أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية البحرينية السعودية بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية في الفترة 22-26 مايو الجاري.

وتأتي الزيارة البرلمانية بعد النتائج الإيجابية للزيارة الكريمة والميمونة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لمملكة البحرين في أبريل الماضي ولقاءه بصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، والتي أكدت عمق وخصوصية العلاقات البحرينية السعودية، كما تأتي زيارة الوفد البرلماني ضمن التوجهات التي رسمتها القيادة الرشيدة لمملكة البحرين في تعزيز أواصر التعاون والشراكة مع المملكة العربية السعودية في المجال البرلماني وكافة المجالات.

ومن المقرر أن يتم في الزيارة بحث سبل الاستفادة من المعلومات والخبرات في مجال العمل التشريعي على مستوى الأعضاء والأمانة العامة، وحول أهم القوانين المستحدثة في البلدين، بالإضافة إلى سبل تطوير التنسيق في القضايا موضع الاهتمام المشترك في المحافل الإقليمية والدولية، وأهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وتضم لجنة الصداقة البحرينية السعودية في عضويتها كلاً من أعضاء مجلس الشورى: عبد الرحمن جمشير، جميل المتروك، علي العصفور، عصام جناحي، محمد باقر رضي، وأعضاء مجلس النواب: جاسم السعيدي، خميس الرميحي، إبراهيم الحادي، حسن الدوسري، السيد عبدالله العالي. كما ويرافق الوفد كل من: سمير الفايز مدير إدارة شؤون الرئاسة، وغازي عبدالمحسن مدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة والمراسم، ويعقوب الخالدي رئيس شؤون مراسم الرئاسة، ومحمد أمين رئيس شئون الرئاسة، وأيوب الطريف من الأمانة العامة بمجلس الشورى، ومحمد ضاحي من الأمانة العامة بمجلس الواب، وطاقم تلفزيوني من هيئة الإذاعة والتلفزيون يضم: مبارك العنزي وعادل الذوادي.

العسومي: من المتسبب بتعطيل صرف بونس الأمانة العامة؟

عاود النائب المستقل عادل بن عبد الرحمن العسومي مطالبته بسرعة صرف بونس موظفي الأمانة العامة لمجلس النواب، تنفيذا لقرار مجلس النواب الذي وافق على صرف مبلغ 500 دينار لموظفي المجلس مكافأة لهم على خدمتهم طوال الفصل التشريعي الثاني.

وأبدى العسومي استغرابه من الشخص الذي يقف وراء تعطيل صرف البونس للموظفين الذي أفنوا 4 سنوات خدمة للنواب، متسائلا في الوقت ذاته عن المستفيد من وراء تعطيل قرار المجلس النافذ باعتباره أعلى سلطة في المجلس ولا يحق لأي جهة تعطيله أو تغييره أو حتى تجميده، مشيرا إلى أن هيئة المكتب مطالبة بتنسيق آلية الصرف مع الأمانة العامة دون إيجاد معوقات للتنفيذ ويفترض بهم صرفها للموظفين مع نهاية هذا الشهر، يذكر أن مجلس النواب سبق وأن قرر صرف مبلغ 500 دينار لموظفي الأمانة العامة في الفصل التشريعي الأول

العمل البلدي بوابة للوصول إلى البرلمان

ومضات

علي مجيد

تعتبر الانتخابات البلدية في الدول الديمقراطية والغربية من أهم وأبرز الانتخابات، حيث تكون فيها المنافسة بين القوى السياسية كبيرة جداً، على اعتبار ان هذه القوى لديها ثقة تامة من ان الوصول الى قلب الجماهير هو الجانب الخدماتي.

العكس تماماً، لدينا في البحرين، في كل انتخابات نشهدها، يبرز الانخفاض في اعداد المترشحين، ويكون الحديث داخل أروقة الجمعيات والصحافة عن من ينوي الترشح للانتخابات النيابية، ويتم تشكيل اللجان العليا داخل الجمعيات السياسية لاختيار أعضاء القائمة النيابية واعلانها، ورصد الميزانيات لدعم هذه الحملات الانتخابية، وتحديدا داخل الجمعيات التي لا حظوظ لها في الوصول الى قبة الغرفة المنتخبة.

لم نسمع حتى الان عن جمعية من التيار الديمقراطي مثلا، لديها مترشحون بلديون وتعد لهم برنامجا انتخابيا.

اذا كان الناس يخافون من «النار التي يسوقها لهم أي مترشح غير اسلامي»، قد يمرر قوانيين يخاف منها رجل القداسة، فإن الحساسية من ذلك ستكون أقل بكثير في الانتخابات البلدية، التي يسعى أعضاؤها الى تحسين الخدمات في مناطقهم ودوائرهم.

ويمكننا ان نعتبر ان بوابة الوصول الى البرلمان هو العمل البلدي، فلو استغلت هذه الجمعيات إهمال القوى السياسية للانتخابات البلدية واستطاعت ان تصل بمرشح لها يكون من الكفاءات ويقدم لأهالي منطقته ما يقدر عليه من تلبية لخدماتهم، فإن الأمر قد ينعكس على التصويت في الانتخابات النيابية ولو بعد حين.

البعض يلهث وراء قبة البرلمان من اجل مكاسب وشهرة و(برستيج) بين الناس، وحتى يقال ان هذه الجمعية استطاعت ان تستحوذ على مقاعد برلمانية.

اذا كانت الجمعيات جادة في ما تنادي به من خدمة الجماهير والخوف على مصالحها، فإن الباب مفتوح لهم في اعادة النظر فيما يتعلق بالانتخابات البلدية.

أنا على ثقة ان هذه التيارات السياسية غير القادرة على الوصول للبرلمان، لو اهتمت بالانتخابات البلدية فإن المعادلة ستتغير في الانتخابات النيابية.